الاراضي، ومنع الانتاج المنزلي للالبان، والتحكم بتزويد السوق بالصيصان للتربية، وكذلك التضييق على مصانع الاعلاف والتحكم بمصادر المواد الخام لها، وغيرها من الممارسات الكولونيالية ـ الصهيونية.

ان هذه الممارسات، الى جانب ضعف الدعم العربي الموجه (نقول ذلك، في كل مرة، للتأكيد على اهميته)، ووضع العقبات في وجه تصريف الانتاج الزراعي المحلي في الاسواق العربية المجاورة التي تغطي حاجتها ـ كما هو معروف ـ من هذا الانتاج الزراعي باستيراده من الدول الاجنبية، كل ذلك ادى الى ان يتأثر الانتاج الزراعي في المناطق المحتلة بشكل كبير، كما يظهر في الجدول الرقم ٣.

وفي ما يتعلق بعدد العاملين في الزراعة في المناطق المحتلة، فقد انخفض عددهم من ٥٩ ألفاً العام ١٩٧٠، إلى ٣٩ ألفاً العام ١٩٨٢[٨]. وكما نلاحظ من الجدول الرقم ٣، فان الضرر الرئيس قد حصل في مجال الانتاج البعلي: الحبوب والبطيخ والشمام. وقد جاء هذا نتيجة انخفاض مساحة الاراضي المزروعة، بحيث ان ٢٨ بالمئة، فقط، من اراضي الضفة الغربية مزروعة الآن، ومساحة الاراضي المروية لا تتعدى ٥,٤ بالمئة من نسبة الاراضي المزروعة، مما أضطر الفلاحين الى التحول من الزراعة الى سوق العمل او الهجرة الى الخارج. وظاهرة ابتعاد الفلاح عن ارضه هي من اخطر الظواهر. فبالاضافة الى ان اهمال الارض يعرضها للانجراف وانخفاض الخصوبة ويعرض الشجيرات فيها للتلف، فانه يعرضها، ايضاً، لخطر المصادرة، بحجة انها غير مستثمرة. لذلك يجب التصدي لهذه الظاهرة بتأمين الظروف لعودة الفلاح الى ارضه، وذلك بتقديم الدعم له وتشجيع الانتاج التعاوني الزراعي وتأمين اسواق لتصريف انتاجه وتقديم الخدمات الاستشارية الزراعية له.

اما في قطاع غزة، حيث المحصول الزراعي الاساسي هو الحمضيات، فلا يختلف الوضع كثيراً. ففي العام ١٩٨٢، كان حجم محصول الحمضيات في القطاع يعادل ٦٣,٢ بالمئة[٩] من حجم مجمل المحاصيل الزراعية هناك وبما يعادل ٤٥,٥ بالمئة من حجم الانتاج الزراعي ككل في القطاع. على ان انتاج هذا المحصول يتدهور نتيجة تقنين سلطات الاحتلال لتوزيع المياه، والصعوبات التي يواجهها المزارع الغزاوي في تصريف انتاجه، وارتفاع كلفة الانتاج والمزاحمة الاسرائيلية. فقد انخفض المحصول السنوي العام من ٢٠٠ ألف طن في منتصف السبعينات الى ١٧١,٥ ألف طن العام ١٩٨٠. واذا كان الانتاج قد عاد العام ١٩٨٢ الى قرابة ٢٠٠ الف طن، فقد كان ذلك بسبب ارتفاع انتاجية الدونم؛ وما عدا ذلك، فان ما يزيد على ألفي دونم[١٠] قد تم خلع اشجار الحمضيات منها، ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢.

اما الثروة الحيوانية التي قدمت العام ١٩٨٢ ما يقارب ٣١,٦ بالمئة[١١] من حجم مجمل الانتاج الزراعي، فهي، بدورها، تعاني مما تعانيه المحاصيل الزراعية من منافسة الانتاج الاسرائيلي، ونقص الاعلاف وارتفاع ثمنها، ونقص اليد العاملة، وعدم وجود سلالات محسنة، ومن ندرة الخبرات الاستشارية. الا ان اشد ما أثر في انتاج الثروة الحيوانية كان اغلاق ومصادرة المساحات الواسعة التي كانت عادة مراعي صيفية وشتوية لقطعان الماشية. وقد تسبب ذلك في انخفاض كبير في الانتاج. اذ انخفض عدد الاغنام والماعز في الضفة الغربية من ٤٨٤ ألف رأس العام ١٩٧٤، الى ٣٨٠ الفاً العام ١٩٨٠، والابقار من ٢٥ الفاً الى ١٤ الفاً للفترة ذاتها[١٢]. وفي قطاع غزة انخفض عدد رؤوس البقر من عشرة آلاف العام ١٩٦٦،